واجبا به غير منفصل عنه فليس كل قديم الها حتى يلزم من وجود القدما وجود الالهة
لكن ينبغي ان يقال الله تعالى قديم بصفاته ولا يطلق القول بالقدما لئلا يذهب
الوهم ان كلا منها قائم بذاته موصوف بصفات الالوهية انتهى وسيتسع في بحث
الصفات الذاتية ما يتعلق بهذا المبحث ان شا الله تعالى وقد اشبعنا القول فيه
عند قوله في النظم وحاير فحصه ما امكنا فراجعه ويمكن حل كلام النظم على طريق حميد
الدين بان يقال اراد الغنى الاضافي اي فلا يتعداه الى غيره بالمعنى الحرفي فقط فلا ينافي
انه يتعداه الى ما ليس عينه ولا غيره فليتامل والحق ان تصور الوجود بديهي وان هذا
الحكم ايضا بديهي يقطع به كل عاقل يلتفت اليه وان لم يمارس طرق الاكتساب حتى ذهب
جمهور الحكما الى انه لا شي اعرف من الوجود وعولوا على الاستقرا اذ هو كاف في هذا
المطلوب لان العقل اذا لم يجد في معقولاته ما هو اعرف منه بل لم يجد فيها ما هو في مرتبته
ثبت انه اوضح الاشيا عند العقل والمعنى الواضح قد يعرف من حيث انه مدلول للفظ
دون لفظ فيكون تعريفا لفظيا يفيد فهمه من ذلك اللفظ لا تصوره في نفسه ليكون
دورا وتعريفا للشي بنفسه وذلك كتعريفهم الوجود بالكون والثبوت والتحقق والشيئية
والحصول ونحو ذلك بالنسبة الى من يعرف معنى الوجود من حيث انه مدلول هذه
الالفاظ دون لفظ الوجود حتى لو انعكس انعكس وللقوم في تعريفه عبارات اخر
مدخولة مبانيها المتعرض لها عند قول النظم وجود شي عينه وههنا ابحاث الاول
ما سبق من ان تصور الوجود بديهي كالتصديق ببداهته هو الحق وحصره فلا يقام
عليه الدليل ووقع في كلام الامام ما يوهم ان التصديق ببداهة الوجود كسبي فانه
استدل عليه بوجوه ثلاثة الاول ان الوجود جزء لوجودي اي بيا المتكلم المتصور بديهة
يتصور بديهة فالوجود متصور بديهة فتصور الوجود بديهي وفيه نظر اما اولا
فلانه انما يلزم من تصور وجودي اي بيا المتكلم بديهة تصور الوجود بديهة اذا كان
الوجود طبيعة نوعية مشتركة بين الوجودات وهو ممنوع اما على راي من يقول
وجود كل شي يختص به ولا اشتراك الا في اللفظ فظاهر واما على راي من يقول
الوجود معنى مشترك بين الوجودات فلانه يقول بالتشكيك عليها والقول بالتشكيك
على الافراد خارج عن حقيقة الافراد فالوجود المطلق خارج عن وجودي ولا يلزم من
تصور الشي تصور ما هو خارج عنه عارض له واما ثانيا فلانه على تقدير ان يكون
الوجود جزء الوجودي فانما يلزم من تصور وجودي بديهة تصور الوجود بديهة
اذا كان تصوري لوجودي الذي هو بديهي تصور وجودي بحقيقته وهو ممنوع
واما اذا كان تصور وجودي بوجه ما بديهة فلا يلزم من تصور وجودي بوجه
بديهة تصور الوجود المطلق بديهة الثاني ان التصديق بان الوجود والعدم
لا يجتمعان معا على شي اصلا بل كل شي اما موجود او معدوم تصديق بديهي ومسبوق

وجزء المتصور بديهة بديهة ح

اي ذاتيه

وجودي

بتصور الوجود

٩١

بتصور
الوجود والعدم فتناوله بالبداهة والجواب انه ان اريد ان هذا الحكم بديهي بجميع
متعلقاته على ما هو راي الامام في التصديق فممنوع بل مصادرة حيث جعل الدعوى
وهو بداهة تصور الوجود جزء من الدليل وان اريد ان نفس الحكم بديهي بمعنى انه
لا يتوقف بعد تصور المتعلقات على كسب فمسلم لكن لا يثبت المدعى وهو بداهة
تصور الوجود بحقيقته لجواز الحكم البديهي مع عدم تصور الطرفين بالحقيقة
بل بوجه ما ومع كون تصورهما كسبيا لا بديهيا الثالث ان الوجود معلوم بحقيقته
وحصول العلم اما بالضرورة او الاكتساب وطريق الاكتساب اما الحد او الرسم والوجود
يمتنع اكتسابه اما بالحد فلانه انما يكون للمركب والوجود ليس بمركب والا فاجزاؤه اما
وجودات او غيرها فان كانت وجودات لزم تقدم الشي على نفسه ومساواة الجزء
للكل في تمام ماهيته وكلاهما محال اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الجزء داخل
في ماهية الكل وليس بل داخلا وان لم تكن الاجزاء وجودات فاما ان يحصل عند اجتماعها
امر زايد يكون هو الوجود او لا يحصل فان لم يحصل كان الوجود محض ما ليس بوجود
وهو محال وان حصل لم يكن التركيب في الوجود الذي هو نفس ذلك الزايد العارض
بل في معروضه هذا خلف ورد به ايضا في المباحث بانه لو تركب الوجود فاجزاؤه
ان كانت وجودية كان الوجود الواحد وجودات وان لم تكن وجودية فان لم يحدث
عند اجتماعها صفة الوجود كان الوجود عبارة عن مجموع الامور العدمية وان حدثت
يكون ذلك المجموع موثرا في ذلك الوجود وقابلا له فلا يكون التركيب في نفس الوجود
بل في قابله او فاعله واما بالرسم فلما مر من انه انما يفيد بعد العلم باختصاص
الخارج بالمرسوم وهذا يتوقف على العلم به وهو دور او تعريف بما عداه مفصلا وهو محال
ولو سلم فلا يفيد معرفة الحقيقة والجواب عن الوجه الاول بعد القطع بانتفا
المحالية المذكورة فيه على ان الوجود المطلق الذي فرض التركيب فيه ليس خارجا
عن الوجودات الخاصة بل اما نفس ماهيتها ليلزم الثاني او مقوم لها ليلزم الاول
والا فيلزم فيجوز ان تكون الاجزاء وجودات خاصة هي نفس الماهيات او زايدة
عليها والمطلق خارج عنها فلا يلزم شي من المحالين المذكورين فيه بالنقض
فانه لو صح جميع مقدماته لزم ان لا يكون الشي من الماهيات مركبا عن بيانه
فيما يقال اجزاء البيت اما بيوت وهو محال واما غير بيوت وحينئذ اما ان
يحصل عند اجتماعها امر زايد هو البيت فلا يكون التركيب في البيت هذا خلف
او لا يحصل فيكون البيت محض ما ليس ببيت وبالحل بان نختار انه حصل امر
زايد على كل جزء وهو المجموع فالوجود محض المجموع الذي ليس شي من اجزائه
بوجود كما ان البيت محض الاجسام التي ليس شي منها ببيت والعشرة محض
الاحاد التي ليس شي منها بعشرة فان قيل هذا انما يستقيم في الاجزا الخارجية

Copyright © King Saud University